

On a mobile device?
Visit m.unc.edu

404

Not Found

Sorry, the page you
are looking for mig
have been removed
had its name
changed, or is
temporarily
unavailable.

Please try the
following:

- Enter a keyword(s) in the search field above.
- Make sure that the Web site address displayed in the address bar of your browser is spelled and

البرنامج الانتخابي لمرشحي الحزب لانتخابات المجلس النيابي الأردني الخامس عشر 2007م

مقدمة

ان حزب جبهة العمل الاسلامي قد حسم قراره بالمشاركة في الانتخابات النيابية لهذه الدورة البرلمانية ايماناً منه بأن البرلمان يشكل ساحة للعمل السياسي، وأداة من أدوات التغيير والاصلاح، ومتبراً للصدع بكلمة الحق، ووسيلة للتوعية الجماهيرية، من أجل السير بالأمة نحو آفاق جديدة في الاصلاح والتنمية، ومن أجل اللحاق بركب الأمم المتقدمة، بالصبر والمصابرة والثبات، والثبات على طريق الحق والعدل . ومن هنا فإن هذا البرنامج الانتخابي يمثل رؤية الحزب المختصرة لعملية الاصلاح والتنمية الشاملة، آخذين بعين الاعتبار الظروف التي يمر بها الأردن والمنطقة، وفي ظل الفصوص الواضح الذي تعاني منه الديمقراطية في بلدنا العزيز، شأنه شأن معظم دول العالم الثالث الذي يحتاج إلى جهد تعิيري اصلاحي سلمي متدرج لجعل الشعوب صاحبة الكلمة الحقيقة ومصدر السلطات كلها واقعاً وتطبيقاً . اننا نهيب بشعبينا الأردني الوفي أن يذهب إلى صناديق الاقتراع واختيار مرشحي جبهة العمل الاسلامي من أجل التقدم خطوة ثانية على طريق التغيير والاصلاح وفقٍ لمنهج الله (وَأَنْ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ فَإِنَّمَا
وَلَا تَنْجِعُوا إِلَيْهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقُ إِنْ كُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَنَقُّونَ) [الأعمال:153].

On a mobile device?
Visit m.unc.edu

404

Not Found

Sorry, the page you
are looking for mig
have been removed
had its name

برنامحنا الانتخابي

اولا: على الصعد الداخلية

1- **في السياسة التشريعية والاصلاح السياسي:** ان المهمة الاولى لمجلس النواب هي المهمة التشريعية، وان صلاح التشريعات مقدمة ضرورية للاصلاح الوطني الشامل ومن جملة ذلك:

1. اجراء اصلاحات دستورية تكون مدخلاً لاصلاحات وتنمية سياسية شاملة، وتعزيز الديمقراطية وترسيخ مسيرتها ومنها:

أ- تفعيل المادة الدستورية التي تنص على ان الامة مصدر السلطات.

ب- الغاء التعديلات التي تمنح الحكومة اصدار تشريعات مؤقتة وقصر ذلك عندما يكون المجلس منحلاً للضرورة القصوى .

ج- عدم حل البرلمان من قبل الحكومة قبل استكمال مدة الدستورية وأن يكون البرلمان سيد نفسه .

د- تمكين الشعب الاردني من اختيار حكومته .

هـ- اطالة مدة الدورة البرلمانية لتشمل أغلب العام . وعدم الاقتصار على أربعة شهور .

وـ- اقرار مبدأ تداول السلطة عملياً واتباع سياسة سليمة في تشكيل الحكومات قائمة على الاختيار الشعبي .

2. العمل على اصدار قانون انتخاب جديد يلغى قانون الصوت الواحد المجزوء، واعادة النظر بتقسيم الدوائر الانتخابية بما يحقق العدالة، ويفرز مجلساً نيابياً يمثل بحق اراده الامة.

3. العمل على اصدار قوانين للبلديات وال المجالس المحلية ولامانة عمان الكبرى تضمن المشاركة الشعبية الكاملة، وتنسجم مع الدستور الذي ينص على ان الامة هي مصدر السلطات.

4. العمل على تقييد ممارسات الدوائر الامنية بحيث تمنع التعسف وتتضمن حريات المواطنين، وتنسجم مع الدستور.

5. العمل على اعادة النظر في القوانين المالية بما يضمن تطهيرها من الربا وسائر أوجه الكسب الحرام والتوجه بها نحو الشريعة الاسلامية .

6. الاعتراف بالاحزاب السياسية واقعيا، والتوقف عن تحجيم دورها، وتهميشه فعلها وتأثيرها.

7. انشاء محكمة دستورية .

8. ايجاد ضمانات حقيقية لمبدأ استقلال السلطة القضائية .

2- في الحريات العامة وحقوق الانسان: ان رؤية الحزب واهدافه تبثق عن مقاصد الشريعة الاسلامية وهي: المحافظة على حياة الانسان ودينه وعقله وحريته وماله وعرضه، لذا سيعمل الحزب على ما يلي:

1- السعي نحو توفير الامن النفسي لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي او التعذيب والانتقام بسبب فكره وتوجهه السياسي.

2- الدفاع عن الحريات العامة لكل المواطنين بلا استثناء، والدفاع عن كل مواطن مظلوم بكل الوسائل الممكنة.

3- العمل على توفير فرص الكسب الحلال لجميع المواطنين بغض النظر عن ارائهم ومعتقداتهم.

4- العمل على تقرير مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في التعين والعمل والترقية.

5- العمل على تمكين الطلاب من ممارسة حقوقهم في تشكيل مجالس تمثلهم واتحاد يجمعهم بحرية ومشاركة تامة.

6- العمل على ايجاد نقابة للمعلمين من خلال اصدار قانون حضاري، اسوة بالمهن الاخرى، فمهنة التعليم ام المهن كلها.

7- دعم النقابات المهنية بما يكفل حريتها واستقلالها وفيماها بدورها الوطني والمهني، ووضع حد للسياسة الرامية الى تحجيمها وتهميشه دورها .

8- دعم حرية الرأي والصحافة، وضمان حق ممارسة واحب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة الى الله.

9- التصدي للسياسات الرسمية الرامية الى تهميشه دور مؤسسات المجتمع المدني .

10- المحافظة على الشخصية المستقلة والمتميزة للمجتمع بعيدا عن مظاهر التغريب والترف والاستهلاك والمباهاه .

3- في السياسة التربوية والتعليمية: ان التربية والتعليم هي اداة المجتمع والامة في اعداد الاجيال الصالحة، وتأهيلها لقيادة المستقبل وتطوير الحياة، لذا فان حزبنا سيعمل على ما يلي:

1- التأكيد على الاسس التي تستند اليها فلسفة التربية والتعليم في الاردن واولها الایمان بالله عز وجل، وبناء الشخصية الاسلامية المتميزة .

2- تطوير المناهج والكتب المدرسية بما يتلاءم مع فلسفة التربية والتعليم واهدافها في الاردن وبما يتناسب مع عقيدة الامة .

3- التركيز على قضايا الامة العربية والاسلامية وفي مقدمتها قضية فلسطين في المناهج والكتب المدرسية، باعتبارها قضية العرب والمسلمين الاولى، وبيان مخاطر التحدى الصهيوني، باعتباره كيانا عنصريا استيطانيا توسعيا، يشكل الاردن أحد أهدافه التوسعية.

On a mobile device?

Visit m.unc.edu

404

On a mobile device?

Visit m.unc.edu

404

Not Found

- 4- مقاومة التطبيع التربوي مع العدو الصهيوني في مناهجنا وكتابنا المدرسية .
- 5- التركيز في المناهج والسياسات التربوية على الوحدة العربية والتضامن الاسلامي، والتحذير من القطرية في مقابل وحدة الامة العربية والاسلامية .
- 6- تعميق التربية الاسلامية والتركيز على اللغة العربية في مختلف المراحل وخصوصاً في الصحف الابتدائية الأولى .
- 7- تحسين واقع المعلمين المعيشي، وذلك بزيادة رواتبهم، وزيادة علاوة المهنة اسوة بالاطباء والمهندسين، وتوفير السكن الملائم لهم ولعائلاتهم .
- 8- معالجة مستوى التعليم الحكومي المتدني في كثير من مناطق المملكة .
- 9- اقرار تشريعات واضحة تتعلق بأخلاقيات مهنة التربية والتعليم، وتصون كرامة المعلم، وتفرض احترامه على الطلبة وفي المجتمع .
- 10- العمل على إصدار تشريعات تصون العملية الاكاديمية والتعليمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من العبث والمزاجية والمحسوبية، واعتماد المعايير العلمية والاكاديمية النزيهة في التعيين والترقية .
- 11- الاهتمام بالموهوبين من الطلاب والتركيز على أوجه النشاط المدرسي التي تتمي لدى الطلبة الابداع وتتوفر الترويح الابيجاني، والابتعاد عن كل ما يتنافى مع أحكام الإسلام ويتناقض مع ثقافة المجتمع وأعرافه .
- 12- اعتماد اسس عادلة ومعلنة لقبول الطلاب في الجامعات أو في البعثات التعليمية بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد .
- 13- السعي لإصدار قوانين تضمن التوازن بين الاستثمار في مجال التعليم والمحافظة على رسالة المؤسسات التعليمية واستقلاليتها.
- 4- في السياسة الثقافية والاعلامية:** نظراً لما للثقافة والاعلام من دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن وبناء شخصية الامة والحفاظ على هويتها العربية والاسلامية الاصلية وتحديد دورها الحضاري، فان حزينا سيعمل على ما يلي:
- 1- وضع فلسفة اعلامية منسقة عن عقيدة الامة وحضارتها وقيمها .
 - 2- التأكيد على حقيقة أن الاعلام اعلام للدولة وليس الحكومات .
 - 3- بناء السياسة الاعلامية على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة والاستقلالية والحيادية، ومراعاة التنوع والتعدد وحق الاختيار.
 - 4- تحصين المواطنين وخاصة الشباب الناشئ من الاسفاس والتغريب والغزو الثقافي. ومقاومة التطبيع الثقافي والاعلامي مع العدو الصهيوني، ومحاولات الاخترار الامريكية، وتعزيز ثقافة الممانعة والمقاومة للمشروع الاستعماري الغربي الصهيوني.
 - 5- تأكيد حق حصول الصحفيين والاعلاميين على المعلومات في سبيل تمليل الحقائق للجمهور، ومراقبة سائر السلطات بما يحقق مصلحة الوطن.
 - 6- وقف تدخلات الاجهزة الامنية في منح رخص دور النشر ومراكز البحث والدراسات والمطبوعات ومؤسسات قياس الرأي العام، وفي حرية التعبير في الصحافة وغيرها.
 - 7- منع التدخلات الامنية في التوظيف في مؤسسات الاداعة والتلفزيون وسائر الأجهزة الاعلامية .
- 5- في سياسة الوعظ والارشاد:** للوعظ والارشاد رسالة عظيمة، في الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن اجل ذلك فان حزينا سيعمل على تحقيق هذه الرسالة من خلال:

- 1- رفع كفاءة الوعاظ والمرشدين وابعاد الحوافز المجزية لهم .
 - 2- وقف التدخلات الامنية في هذا الجهاز وتمكين العلماء العاملين من القيام بدورهم ووقف سياسة الاقصاء التي تعتمدتها الوزارة.
 - 3- اعادة النظر بقانون الوعظ والارشاد بما يتيح لاصحاب العلم والكفاءة الفرصة لتأدية واجبهم .
 - 4- رفع الحصار المفروض على المساجد لتحقيق رسالة المسجد في العدالة، والحد على الفضيلة، ومحاربة الرذيلة، ونشر الاخلاق.
 - 5- التعاون مع الجمعيات النسائية ودوائر المرأة في الوزارات والمؤسسات والجمعيات الخيرية، لتقديم المرأة دورها الطيفي في الدعوة الى الله تعالى وبناء المجتمع والنهوض به في جميع المجالات.
- 6- في السياسة الاجتماعية:** إن بناء المجتمع ببناء سليماً متاماً سكاً هدف كبير يسعى لتحقيق كل المخلصين في هذا الوطن، لذا فإن حزيناً سيعمل على ما يلي:
- 1- الاهتمام بالأسرة ودورها في بناء الأجيال والصحة النفسية .
 - 2- حماية الطفولة ورعايتها في التنشئة والتغذية وال التربية النفسية والجسمية والتوجيه والتعليم، وحظر استخدام الأطفال في اعمال تلحق بهم الاذى، ومنع تشغيلهم قبل بلوغهم السن القانوني.
 - 3- محاربة الفقر من خلال العمل على اقامة العدل وتوزيع الثروة، والاصلاح التشريعي والاقتصادي، ومن خلال تشجيع الجمعيات الخيرية ورفع القيود عن نشاطاتها.
 - 4- العمل على تنفيذ برنامج الاسرة المنتجة من خلال توفير الدولة لوسائل الانتاج للأسرة الفقيرة لسد حاجاتها وانهاء عوزها.
 - 5- محاربة المخدرات والمسكرات والفساد بكل اشكاله بالثقافة والتوعية وال التربية وتفعيل القانون.
 - 6- انشاء صندوق للزواج، تشارك فيه الدولة لمساعدة الشباب الراغبين في الزواج، من خلال منحهم قروضاً حسنة ميسرة، وتقديم الدعم المناسب للجمعيات المتخصصة في هذا المجال، ودعم مشاريع الإسكان للأسر الحديثة.
 - 7- تفعيل وترشيد عمل صناديق المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل في مختلف المحافظات، بحيث تشمل كل المعوزين وبما يسد حاجتهم ويوفر لهم أسباب العيش الكريم.
 - 8- تشجيع المشاريع التنموية في المناطق الريفية والتجمعات السكانية .
 - 9- زيادة عدد دور الابناء وتطويرها وتحقيق التعاون والتكمال مع القطاع الخاص .
 - 10- تطوير ودعم مؤسسات العناية بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وبرامجهما.
- 7- في مجال المرأة :** إن المرأة شريك الرجل في تحقيق مقاصد الدين وأهداف الأمة وبناء الوطن، لذا فسيعمل حزيناً على:
- 1- التأكيد على حقوق المرأة الشرعية من خلال تفعيل التشريعات المنصفة لها، واستكمال الاطار التشريعي المعزز لحقوقها.
 - 2- التعاون مع المؤسسات الرسمية والشعبية لمواجهة الهجمة الغربية التي تستهدف الأسرة والمرأة، ومحاولات فرض قيمهم وثقافتهم علينا.
 - 3- تحصين المرأة بالثقافة الإسلامية، وتأكيد شخصيتها القائمة على الحرية والعفة والاحتشام والالتزام .
 - 4- توعية المجتمع بحقوق المرأة الشرعية (مثل حقوقها في العمل والتعليم و اختيار الزوج وحقوق الميراث) وتعزيز ما تحقق لها من حقوق أقرها

الاسلام. وصونها من التعدي والانتهاك .

5- تفعيل دور المؤسسات النسائية التطوعية في بناء المجتمع والتعبير عن طموحات المرأة.

6- توظيف طاقات المرأة في العمل العام، وإبراز دورها في بناء المجتمع وتحقيق المشروع النهضوي العربي الاسلامي لlama؛ من خلال مشاركتها الفعالة في جميع مجالات العمل التنموي والعمل السياسي.

8- في مجال الشباب: يمثل الشباب الطاقة الفاعلة في المجتمع، وهم شركاء في صنع المستقبل والحاضر . وسيعمل حزينا على ما يلي:

1- مواصلة العمل على تأسيس الاتحاد العام لطلبة الاردن، ورفض الانفاف حول فكرته، وتوفير كل دعم له للنهوض برسالته في تمثيل الشباب الاردني وتلبية طموحاته، وتمكين الطلاب في الجامعات من اختيار ممثليهم في المجالس الطلابية بالكامل دون اجتناء حفهم، ووقف عمليات القمع والتخييف التي تمارسها بعض ادارات الجامعات والاجهزه الامنية ضد الناشطين منهم .

2- التوسع في إنشاء المؤسسات الشبابية وترشيد القائم منها لينسجم مع عقيدة الامة، التي تعمل على تحقيق الشخصية الشبابية في مختلف أبعادها الروحية والعقلية والجسمية والاجتماعية.

3- العمل على إعداد الشباب من خلال التدريب العسكري والتعبئة الروحية، كما لابد من ممارسة العمل المنتج من خلال معسكرات التدريب في المجالات: الزراعية، والخدمة الاجتماعية والبيئية وغيرها .

4- دعم الاندية الرياضية والثقافية، ووضع حد للتدخلات في شؤونها، ومحاربة الطواهر السلبية للاندية من العصبية على اسس عشائرية او جهوية او اقليمية او طائفية .

5- تقديم جوائز مجانية للمبدعين في مختلف المجالات وخاصة الثقافية والعلمية والرياضية .

6- استثمار طاقات الشباب وإبداعاتهم في إطار مشروع وطني يؤهلهم ويسمم في الحد من البطالة فيما بينهم.

9- في مجال السياسة الاسكانية: لما كان توفير المسكن الملائم حقاً لكل مواطن، ولما كان الاردن يعاني من ازمة في المساكن، ناشئه عن ارتفاع كلفة الارض الصالحة للسكن وتدني الدخول فان حزينا سيعمل على ما يلي:

1- تخصيص بعض أراضي الدولة غير الصالحة للزراعة وإقامة المدن والقرى عليها وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود .

2- العمل على توفير المساكن لصغار الموظفين وذوي الدخل المحدود بسعر الكلفة وبأقساط ميسرة خالية من الربا وتوزيعها على المستحقين بعدلة.

3- وضع سياسة راشدة تضمن إعادة النظر في نوع البناء من حيث الكلفة وتوفير الطاقة والبعد عن مظاهر الاسراف والتقليد غير المبرر .

4- تشجيع عقود الاسكان الموقعة للشرعية الاسلامية وإعفاء المستفيدين من مشاريع الاسكان من الفوائد الربوية، ومعالجة حالات العسر وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

5- تشجيع إنشاء مجمعات الاسكان الوظيفي الملحقة بالمؤسسات العامة كالمدارس والمستشفيات والشركات العامة والمصانع الكبيرة .

10- في السياسة الصحية: ايمانا منا بأهمية توفير أساليب الصحة للمواطن وقاية وعلاجا فسيعمل حزينا على تحقيق الأمور التالية:

1- العمل على توفير مظلة التأمين الصحي الشامل لكل المواطنين نظراً لارتفاع كلفة العلاج أكثر من قدرات المواطنين.

2- العمل على زيادة المراكز الصحية الشاملة تيسيراً للعلاج وتخفيضاً على

الموطنين في القرى والمدن الصغيرة.

3- التوسيع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة وتوزيعها بشكل عادل لتشمل جميع أرجاء المملكة.

4- وضع الخطط الازمة للتوسيع في بناء المستشفيات المتكاملة وفق احتياجات المنطق.

5- العمل على توفير الأدوية وضبط التسعيرة الدوائية بما لا يرهق المواطن

6- العمل على إيجاد توازن في التخصصات والخبرات لدى مستشفيات الحكومة المختلفة بحيث لا تحصر الكفاءات والتجهيزات في العاصمة والمدن الكبرى.

7- توفير الحوافز المادية للأطباء العاملين في المناطق النائية وذوي الاختصاصات النادرة من العاملين في المجال الصحي .

8- دعم وتطوير برامج التثقيف والإعلام الهدافة إلى رفع مستوىوعي الصحي لدى المواطنين .

11- أ- في السياسة الزراعية: يعتبر القطاع الزراعي ذا أهمية قصوى في البناء الاقتصادي كقطاع رائد في مجال التنمية الاقتصادية، ويعاني في الوقت نفسه من معوقات ومشاكل تحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق مستوى معيشى أفضل للعاملين فيه من زراع وفنيين وعمال ومهندسين زراعيين، بحيث أن بلادنا زراعي ومنتج فان حزبنا يؤكد على السياسات التالية في تطلعاته لتطوير هذا القطاع وتصحيح مساره وحل مشكلاته:

1- تبني سياسة زراعية شاملة تمكينا من الموازنة بين الكميات المنتجة من كل سلعة زراعية نباتية كانت أو حيوانية وبين حاجتنا للاستهلاك المحلي وقدرتنا على التصنيع والتصدير للأسواق الخارجية.

2- دعم العمل العربي المشترك في مجال تكامل الانتاج الزراعي وربط التنمية الزراعية الأردنية بالتنمية الزراعية العربية.

3- التركيز على المحاصيل التي لنا فيها ميزة نسبية، وتحقق انتاجاً أعلى بتكليف أقل، وتمكننا من تحقيق فائض نستخدمه في التصنيع وفي التبادل مع الدول الأخرى.

4- اعتماد مبدأ الجدوى الاجتماعية بالنسبة للسلع الزراعية الإستراتيجية كالقمح والسلع الزراعية التي تحقق حماية للمزارعين الصغار وتنشغيل الأيدي العاملة المحلية.

5- العمل على توزيع أراضي الدولة المستصلحة والقابلة للزراعة على الفئتين التاليتين:

أ- المستحقين من المزارعين وأصحاب الحقوق في الواجهات العشائرية ومناطق التوزيع.

ب- المهندسين الزراعيين وخريجي المعاهد الزراعية لاستغلالها حسب الأساس العلمية الصحيحة وإدخال التقنيات الحديثة لحل مشكلة البطالة.

6- السعي إلى تصنيف الأراضي في المملكة وتحديد استعمالاتها ووضع التشريعات الازمة لذلك.

7- العمل على مكافحة التصحر بكل أشكاله ووقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

8- إنشاء هيئة متخصصة في التعامل مع الكوارث الطبيعية وإنشاء صندوق الطوارئ لدعم المزارعين، وتمكينهم من تحمل ظروف المخاطرة التي تكتنف العمل الزراعي بين الحين والآخر.

9- إعادة تشكيل اتحاد المزارعين وتفعيله بحيث يشمل المزارعين في كل محافظات المملكة ويساهم في رسم السياسة الزراعية ومراعاة عدم التدخل من الأجهزة الرسمية في تشكيلاته.

10- العمل على تبني نظام إقراض زراعي بديل للنظام الريوي بحيث ينسجم ومبادئ شريعتنا السمحاء، وتشجيع الإقراض الزراعي العيني مقابل الثمن المؤجل أو تقاضي بدل خدمات محسوبة وتطبيق المبادئ الإسلامية في المراقبة والمصاربة وغيرها، وإجراء التعديلات القانونية الخاصة بهذا الشأن، وصولاً إلى إلغاء الإقراض بالفائدة.

11- العمل على تعزيز التنسيق بين المؤسسات والجهات المعنية بالقطاع الزراعي سياسات وإنجاً وتصنيعاً وتسويقاً، وإصدار التشريعات الضرورية لذلك.

12- توجيه البحث العلمي الزراعي وتنسيق الجهود المبذولة فيه بين المؤسسات المعنية من جامعات ومراكم أبحاث مع التركيز على البحوث التطبيقية، والعمل على ربطها بمشاكل القطاع الزراعي، وتكثيف البحوث الخاصة بالزراعة في المناطق الجافة.

13- العمل على اعتماد أسلوب التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة كأطار للتنمية الزراعية من خلال توفير البني التحتية الضرورية لإنجاح المشاريع الزراعية، والعمل على استغلال طاقات الأسر الريفية وتطوير نشاطاتها.

14- العمل على تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي في محصول القمح والأعلاف.

15- تشجيع زراعة النخيل في الأغوار والواحات الصحراوية.

16- تشجيع مشاريع التصنيع الغذائي لامتصاص فوائض الانتاج.

17- العمل على إكتار البذور والتقاويم محلياً وبالتعاون مع المؤسسات العربية المختصة وتدعمهم هذا الاتجاه بالمختصين والأموال الالزمة.

بـ- في مجال الثروة الحيوانية:

1- العمل على زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها والعمل كذلك على تخفيض كلفة الانتاج ومستلزماته لمواجهة الانخفاض في نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها بالتركيز على:

أ- إنشاء مزارع حديثة ومكيفة للأبقار الحلوبي والأعنام الملائمة لزيادة إنتاجها من الحليب، ووقف استيراد الحليب المgef عدا حليب الأطفال.

ب- تشجيع مزارع تسمين الخراف والعجول لتغطية حاجتنا من اللحوم الحمراء وتوفير الشروط الالزمة لجعلها قادرة على المنافسة.

ج- العمل على تنظيم مزارع قطاع الدواجن اللحم والبياض لضبط الإنتاج وتسويقه بأسعار مجده.

د- إنشاء شركات مسالخ الدواجن الحديثة وإنشاء مراكز تبريد وتحميـد لامتصاص الفائض وتوزيعه في الوقت المناسب.

هـ- العمل على تطوير المراعي الطبيعية والعمل على تربيتها من خلال زيادة مساحة المحميات الرعوية وعدها وإقامة السدود الترابية والخفاائر المائية والاستفادة منها في عملية استصلاح المراعي وحمايتها من التصحر واستغلالها حسب خطة مدرستة، وإدخال زراعة البذور المناسبة والملائمة لظروفنا.

و- زراعة الأعلاف الخضراء وتضمينها في الدورة الزراعية، والاستفادة في هذا المجال من المياه العادمة المنقة.

ز- تشجيع زراعة الحبوب الالزمة للصناعة العلفية كالذرعة البيضاء والصفراء والشعير، وتشجيع صناعة استخراج الزيوت من البذور التي تصلح كسبتها للصناعات العلفية، والاستفادة من مختلف المسالخ لهذه الصناعة.

ح- توسيع نطاق الخدمات البيطرية المركزية والمتقدمة.

2- العمل على تعميم مشاريع تربية النحل لفائدة الكبيرة في إنتاج العسل وزيادة الإنتاج النباتي.

جـ- في مجال التسويق الزراعي:

1- وضع الحلول لظاهرة الاختناقات التسويقية وتدني المردود من خلال ما يلي:

أ- التنويع في الزراعة لتغطية حاجة البلد من مختلف السلع الزراعية بقدر الإمكانيات.

ب- التركيز على ضرورة اعطاء الانتاج الأردني القدرة على المنافسة من خلال تحسين نوعية السلع المصدرة وتخفيض تكاليف الانتاج بالعمل على تذليل كل العقبات الفنية خاصة ما بعد الحصاد وجني المحصول.

ج- وقف الاختراقات لسياسات تنظيم الانتاج وسياسات الاستيراد والتصدير التي تضعها المؤسسات المختصة من قبل المتنفذين وأصحاب المصالح الخاصة .

2- العمل على وضع سياسات سعرية تحمي المنتج والمستهلك بحيث لا يقل فيها سعر الجملة عن تكلفة الانتاج في أسوأ الحالات.

3- متابعة حكومية مباشرة لأسعار مستلزمات الانتاج المستوردة ومراقبة أسعارها في السوق المحلي لتخفيض الكلفة وتحسين مستوى المزارع وتخفيض أسعار المنتج على المستهلك.

4- حماية المزارعين من سطوة كبار الوسطاء.

5- التنسيق مع الدول العربية المجاورة في مجال التسويق والتكامل الزراعي وخاصة منطقة الخليج العربي.

12- في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية: يسعى حزينا إلى تبني سياسة واضحة في هذا المجال تقوم على المرتكزات التالية:

1- السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل التشريعات الخاصة بالسوق العربية المشتركة وتطويرها وتحديدها، والتواؤم مع التكتلات الاقتصادية العالمية بما يعكس بالفائدة على الوطن والمواطن استراتيجياً.

2- تشجيع الاستثمار وتطوير التشريعات الازمة لتحقيق الأمن الاقتصادي الوطني للمشاريع الصناعية والزراعية والتجارية.

3- الاهتمام بقطاع الخدمات، ومراقبة الاستثمار الأجنبي والحد من سيطرته على الاقتصاد الوطني، وحماية الصناعة الوطنية من السياسات الاغرائية في مختلف القطاعات للتأكد على عدم سيطرة رأس المال الاجنبي وهيمنته.

4- توزيع مشاريع التنمية على مختلف المحافظات وفقاً للموارد الطبيعية فيها، والعناية بالمحافظات الأقل حظاً من مكتسبات التنمية، والأوفر حظاً في مواردتها الطبيعية.

5- ضبط العجز في الميزان التجاري والسعى نحو التوازن في الاستيراد، وزيادة الصادرات ودعمها وتشجيعها والتقليل من المستوردة وضبط النفقات.

6- المعالجة الجادة لمشكلة الفقر من خلال المسح الدقيق لحجم ظاهرة الفقر، ووضع خطة وفقاً لقيمة سلة السلع الأساسية الشهرية للأسرة ومن خلال دعم مشاريع التأهيل الانتاجي وتطوير تشريعات صندوق التنمية والتشغيل وزيادة مخصصاته وزيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية، وإقامة مؤسسة منظورة للزكاة، والعمل على وضع تصور شامل لتوحيد المصادر ذات العلاقة بمعالجة ظاهرة الفقر في مؤسسة مركبة منظورة وفعالة.

7- وضع خطة وطنية جادة للتعامل مع ظاهرة البطالة، وتطوير بنك معلومات خاص بذلك، لتحديد حجمها ومسح فرص العمل في مختلف المؤسسات الرسمية والوطنية والقطاع الخاص، وإنشاء جهاز مركزي فاعل مرتبط بوزارة العمل للتعامل مع هذه المشكلة وإقامة المشاريع الرأسمالية المكثفة للعمال، وتشجيع الاستثمارات الانتاجية، وتحفيز التعليم الجامعي بما يخدم حاجات السوق المحلي والخارجي.

8- ضبط المديونية الخارجية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا في

حدود الضرورة القصوى، وضبط الائتمان الداخلى ضمن سقوف تخدم التنمية الحقيقية، ووضع خطة عملية للتخلص من المديونية .

9- وضع خطة فاعلة لضبط مسألة العمالة الوافدة وزيادة الاعتماد على العمالة الوطنية .

10- السعي الجاد والمستمر لتقليل عجز الموازنة، من خلال ضبط النفقات، ومن خلال البحث عن الثروات الطبيعية واستثمارها، والمحافظة على المؤسسات الوطنية وتطويرها، وتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي في تنمية الإيرادات المحلية لتعطى النفقات الجارية، والسعى التدريجي نحو تعطية النفقات الرأسمالية.

11- تحسين أساليب تحصيل الإيرادات وضبط الانفاق الحكومي في حدوده المنشروعة.

12- الاستمرار في دعم ذوي الدخل المحدود من خلال دعم الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والطاقة .

13- اتباع سياسة نقدية سليمة لحفظها على استقرار صرف الدينار الأردني .

14- ضبط الأسعار وخاصة ما يتعلق بمشتقات النفط والكهرباء والهاتف والماء والطلب من الحكومة الالتزام المستمر بعدم اللجوء إلى رفعها لكي لا تأكل دخول العاملين وذوي الدخل المحدودة.

15- البحث الجاد والمستمر عن البديل للنفط والطاقة واقامة شبكة موصلات حديدية كافية .

16- السعي إلى كبح جماح التضخم، والعمل على تحسين رواتب الموظفين والعاملين والمتقاعدين بما يتناسب والمتطلبات المعيشية .

17- تحديث الرقابة المالية الداخلية في المؤسسات والوزارات، وتطوير أساليبها وتفعيل دورها في الرقابة على الانفاق الحكومي.

18- دعم وتطوير عمل ديوان المحاسبة، وتفعيل رقابته على الانفاق الحكومي، وضبطه ضمن الحدود القانونية والشرعية، ووضع التشريعات الالازمة لذلك.

19- إخضاع موازنات المؤسسات العامة وشبه العامة للرقابة البرلمانية والتي تشكل ما لا يقل عن 50% من الانفاق الحكومي في الموازنة.

20- محاربة الفساد المالي والإداري وتطوير الوسائل والأساليب المتبعية في ذلك .

21- إعادة النظر في الشراائح الخاضعة لضريبة المبيعات خاصة تلك التي تقدم الخدمات الشعبية لذوي الدخل المحدود.

22- رقابة المؤسسات التي تم خصخصتها لتبقى في اطار مصالح الوطن، واستثمار عوائد الخصخصة في تقليل المديونية والاستثمارات الأجنبية ووقف الخصخصة في القطاعات الاستراتيجية والمرافق الأساسية .

23- وضع خطة وطنية متدرجة للتحرر من سطوة البنك الدولي وصدقه النقد الدولي وسياساتهما التي لا تخدم مصالح الوطن.

13- في سياسة العمل والعمال: لقد كرم الاسلام العامل وقدر العمل، وحارب القيم الجاهلية التي تحقر العمل، معتبرا ان العمل من القيم العليا التي يجب احترامها، وللهذا فإن حزينا سيعمل على تحقيق ما يلي:

1- نشر الثقافة العمالية والوعي العمالي بين جميع العاملين في القطاعات كافة، وبشتى الوسائل والأساليب.

2- شمول العاملين في جميع القطاعات تحت مظلة التأمين الصحي الشامل.

3- تطوير قانون العمل والعمال بما يواكب تطورات المرحلة وتحقيق العدالة لجميع العاملين في شتى قطاعات الانتاج، ويحمي حقوق جميع أطراف

الانتاج، وينعى الفصل التعسفي للعمال.

4- صون الحريات النقابية، والمحافظة على استقلال النقابات العمالية، والابتعاد بها عن كل اشكال الهيمنة والتدخلات في شؤونها والتأثير على قرارها. ومنع التدخلات في قرارات المكتب التنفيذي والمجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال والهيئات الادارية.

5- السماح للعاملين في كل القطاعات الخاصة وال العامة بالانضمام إلى النقابات العمالية، لحماية حقوقهم والدفاع عن مصالحهم.

6- المراجعة المستمرة للحد الأدنى للأجور مما يكفل الحاجات الضرورية والأساسية لحياة العامل .

7- تشجيع العمل المهني والتوسيع في فتح المعاهد والمدارس المهنية ورفع مستوياتها التخصصية للفوائ بحاجات الأردن من العمال المهرة والفنين.

14- في السياسة الامنية والعسكرية: يرابط الاردن على أطول النغور مع العدو الصهيوني، ويواجه اطماعه في التوسيع وفرض هيمنته على المنطقة، كما أنه يعاني من تهديد الاحتلال الأمريكي للعراق، ومشاريعه العسكرية القادمة تجاه إيران وغيرها، ولهذا فإن حزينا يسعى إلى:

1- المحافظة على أمن الاردن واستقراره ووحدته الوطنية.

2- العمل على دعم قواتنا العسكرية تدريباً وتسلیحاً وتدريب أبناء الاردن وتسليحهم بالعمل والایمان وتأهيلهم عسكرياً ليكونوا دائمًا على أهبة الاستعداد للذود عن الوطن وتحرير المقدسات.

3- تقوية الثقة والتعاون بين المواطنين وأجهزة الامن، لمحاربة الجريمة بكل صورها وألوانها.

4- إحياء روح المقاومة ونشر ثقافة الممانعة ورفض الهيمنة لدى الأجيال .

5- التأكيد على التنسيق والتعاون العسكري بين الأردن والأقطار العربية المجاورة، وتفعيل ميثاق الدفاع المشترك.

6- تقوية التعاون بين الأجهزة الأمنية في البلاد العربية لمكافحة المخدرات وصيانة أبناء الوطن من الجريمة المنظمة وغيرها.

7- تعميق التعبئة الایمانية الجهادية في قواتنا المسلحة والأمن العام، وربط مفهوم العسكرية بالولاء للله والانتماء للامة.

8- دعم قوات الدفاع المدني بالأجهزة والمعدات الكافية وتدريب رجاله ليقوموا بمهمتهم بكفاءة واقتدار.

15- في سياسة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد: إن الدولة الحديثة يجب أن تهتم بتحسين أداء أجهزتها الإدارية تنظيمًا وتشريعًا وعناصر بشرية، ومن مهامه دور في انجاح سياساته التنموية واسعاعة الرفاه . وبناء على ذلك فإن حزينا سيعمل على تحقيق ما يلي:

1- تبني فلسفة واضحة للتنمية الإدارية تشارك في وضعها وتنفيذها جميع الأجهزة المتخصصة.

2- تحديث التشريعات ونظم إجراءات العمل بشكل يكفل زيادة فاعلية أجهزة الادارة ويساهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بيسر وسهولة.

3- الاهتمام بالعنصر البشري داخل أجهزة الدولة المختلفة من خلال تنمية القوى البشرية العاملة علمياً، ومسلكيأً وتبني نظام رواتب وحوافز فعال يكفل الحد الأدنى من الحياة الكريمة للموظف، ويوفر له الخدمات الاجتماعية والصحية المناسبة.

4- تحديث قانون التقاعد بهدف إنصاف الموظف المتقاعد

. 5- تحديث تشريعات الإدارة المحلية لتحقيق مفهوم اللامركزية والعمل على تفويض السلطة والمشاركة في اتخاذ القرار.

6- مكافحة التنسيب في الأداء الحكومي وفي إنفاق المال العام، ومحاسبة المفسدين والعابثين والمعتدين على حقوق الوطن والمواطنين . والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية، وإشاعة الحلق الإداري السوي لدى جميع العاملين في الدولة، والحد من عملية تجميد الكفاءات المبنية على المزاج الشخصي وعدم الموضوعية من قبل بعض المسؤولين ومحاسبتهم .

7- تطوير نظام الخدمة المدنية وتطبيقه على كافة العاملين في الدولة، وتضمينه ما يسمح بمعالجة خصوصيات بعض الدوائر وفقاً لطبيعة عملها.

8- وضع معايير عادلة لشغل المناصب القيادية والوظائف العليا تعتمد الكفاءة والأمانة والتزاهة .

ثانياً: على صعيد القضية الفلسطينية والتسوية السياسية: نعتقد أن أرض فلسطين من النهر إلى البحر للأمة العربية والإسلامية جمِيعاً، وهي وقف مقدس، لذا فإن حزبنا يعلن موقفه السياسي من القضية الفلسطينية كما يلي:

أ- ثوابتنا على صعيد القضية الفلسطينية:

1. ليس لأحد كائناً من كان الحق، في التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين، أو إعطاء الشرعية للاحتلال على أي جزء من أرضها المباركة.

2. صراعنا مع المحتل صراع عقائدي حضاري لا تنهيه اتفاقيات سلام، وهو صراع وجود وليس صراع حدود.

3. الجهاد والمقاومة هما السبيل لتحرير فلسطين، مما يقتضي ضرورة تعبئة الأمة جهادياً، وحشد كافة الطاقات، واستنهاص جميع القوى، لمواجهة الهجومية الصهيونية الاستعمارية، ودعم أiss وقوى الجهاد والمقاومة

4. جميع الاتفاقيات التي تنتقص من حق الأمة في السيادة على كل فلسطين، اتفاقيات باطلة، ولا تلزم الأمة بأي شيء.

5. مدينة القدس والمسجد الأقصى، آية في الكتاب العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والتفریط بأي منها تفريط بجوهر القضية، وعدوان على العقيدة والدين.

6. دعم قوى الجهاد والمقاومة للاحتلال الصهيوني بكل أنواع الدعم المالي والسياسي والإعلامي والعسكري، حتى يتم التحرير الكامل للأرض والأنسان .

7. الكيان الصهيوني، كيان دخيل قائم على الاحتلال والعدوان، وهو إلى زوال مهما طال الزمن وخطر هذا الكيان لا يتهدد أرض فلسطين فحسب بل يتهدد المنطقة جمِيعاً والأردن في مقدمتها.

ب- موقفنا من التسوية السياسية:

1- يمثل الاعتراف بال العدو الصهيوني اعتراف بشرعية الاغتصاب على الجزء الأكبر من أرض المسلمين في فلسطين.

2- إن إقامة آية علاقات دبلوماسية أو اقتصادية مع الكيان المغتصب هو رضوخ للسياسة الأمريكية، وتناول واضح عن حقوق الأمة في تحرير أرضها، وتسليم مдан بشرعية الاحتلال .

3- إن اخطر ما تحمله اتفاقيات التسوية القائمة خطير صهيونية المنطقة وافساح المجال واسعاً للاختراق الصهيوني لبلاد المسلمين، من خلال التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والاستثمار والمياه والطاقة والسياحة .. الخ ومقاومة ذلك واجب ديني ووطني .

4- إن المخطط الصهيوني في المرحلة القادمة يهدف إلى تحويل الصراع من كونه صراعاً ضد الاحتلال، ليصبح صراعاً داخل الصف العربي والفلسطيني، والواجب الوطني والقومي والاسلامي يفرض علينا تحرير الاقتتال الداخلي، والتاكيد على وحدة أبناء الامة، وتنويم السلاح للاحتلال .

5- مؤامرة الوطن البديل، مؤامرة صهيونية قديمة، وإحباط هذه المؤامرة

مسؤولية مشتركة بين أبناء الشعبين الاردني والفلسطيني ورفض فكرة الفدرالية والكونفدرالية .

6- العلاقة بين الشعبين الاردني والفلسطيني، علاقة أحوية تأسست على العقيدة والدين، ودعمها التاريخ والحاضر والمصير المشترك، وقدر الشعبين أن يتحملاً العبء الأكبر في مواجهة الهجمة الصهيونية الاستعمارية .

7- رفض كل المؤتمرات التي تنتقص حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته واستعادة أرضه ومقدساته وعوده اللاجئين إلى أرضهم وديارهم أمثال مؤتمر الخريف القادم وأمثاله من مؤتمرات .

ج- التصدي لسياسات التطبيع مع العدو الصهيوني: إن التطبيع في أي مستوى وعلى أي صعيد ليس إقراراً بشرعية الاغتصاب فحسب، ولكنه قبول نفسي ومادي مع الواقع هذا الاغتصاب الطالم، وهزيمة نفسية لأصحاب الحق أمام القوة العاشمة، لذا فإن حزبنا يؤكد على:

1. عدم السماح للكيان الصهيوني بالتدخل في مناهجنا التعليمية وموادنا الاعلامية والثقافية بحجج التطبيع، لأن في ذلك إساءة للدين وللكرامة، واحتراق ثقافي بما يخدم المخطط الصهيوني.

2. إن اتفاقيات التسوية الموقعة جميعها، بتركيزها على الموضوع الاقتصادي والتعاون المشترك، تخدم المشروع الصهيوني بالسيطرة على المنطقة والتغلغل في بنيتها الداخلية لخضاع الأمة اقتصادياً .

3. ان من أسوأ آثار التطبيع الاختراق الأخلاقي ونشر الفساد في المنطقة عبر الانشطة السياحية ومن خلال المواد الإعلامية والثقافية .

4. يحمل التطبيع خططاً كثيرة تستهدف القوة العسكرية العربية، من تحفيض لأعداد الجيوش وتحديد لنوعية الأسلحة وطبيعة الإعداد والتعبئة العسكرية في ظل التفوق العسكري الصهيوني المطلق، مما يستدعي رفض جميع هذه المخططات وبحثهم الوقوف في وجهها.

5. إن أول وآخر أهداف التطبيع، في مجالاته المختلفة، إزالة الحاجز النفسي بين أبناء الأمة وواقع الاحتلال بحيث يتم القبول بهذا الواقع، مما يعني التخلص عن المطالبة بالحقوق والأوطان ولتفتح أبواب الوطن العربي الكبير ليعبر منها الاحتلال إلى حيث يشاء.

6. بناء جبهة وطنية واحدة من أجل رفض التطبيع مع العدو الصهيوني في كل مستوياته والعمل بكل الوسائل الممكنة لمقاومة جميع اشكاله، انتلاؤها من موقف عقائدي، يحرص على مصلحة الأمة ولا يفرط بحقوق أبنائها.

ثالثاً: قضية العراق: إن حزب جبهة العمل الإسلامي الذي أعلن رفضه القاطع والحازم لاحتلال العراق، وأدان مواقف المشاركين فيه والساكتين عنه، يرى أن لهذا الاحتلال أهدافاً كبيرة أخرى أهمها:

1- ضرب أي مشروع نهضوي في العالم العربي والإسلامي ومحاصرة الصحوة الإسلامية ومنع تمدها أو تطورها تحت شعار "محاربة الإرهاب".

2- السيطرة على منابع النفط وثروات العراق لتوظيفها في إحكام السيطرة الأمريكية الصهيونية على المنطقة وعلى العالم.

3- حماية الكيان الصهيوني من أي تهديد، والحيلوة دون بناء قوة عربية ولابقاء تفوق الكيان الصهيوني وهيمنته على المنطقة.

4- إعادة تشكيل المنطقة سياسياً، وتغيير هويتها العربية الإسلامية بما يتناسب مع المصالح الأمريكية والصهيونية.

5- جعل العراق المحتجل قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة، لتهديد دول المنطقة الأخرى، والحيلوة دون تشكيل محاور مقاومة للسياسات الأمريكية والهيمنة الصهيونية .

وان حزب جبهة العمل الإسلامي يحدد موقفه ازاء هذه القضية من خلال السياسات والبرامج التالية:

1. رفض احتلال العراق، واعتبار وجود القوات الامريكية على أي أرض عربية جزءاً من هذا الاحتلال، واستعماراً عسكرياً جديداً.

2. العمل على تحريك الأمة بكل قواها لمقاومة هذا الاستعمار ثقافياً وسياسياً وحهادياً، والتصدي للهيمنة الأمريكية في مختلف الأقطار العربية والإسلامية.

3. رفض الاعتراف أو التعامل مع مخططات الاحتلال في العراق، باعتبارها مخططات لا تمثل إرادة الشعب العراقي، وتؤدي إلى تقسيم العراق إلى كيانات على أساس طائفية أو عرقية.

4. تقديم الدعم الممكن للمقاومة العراقية لتحرير العراق من ربة الاحتلال الانجلو أمريكي.

5. التأكيد على الارتباط الوثيق بين الاحتلال الصهيوني لفلسطين والاحتلال الانجلو أمريكي للعراق، وضرورة توحيد الموقف العربي والإسلامي الرسمي والشعبي منهمما.

6. دعم الجهود الرسمية والشعبية الرافضة للاحتلال والمقاومة للهيمنة الاستعمارية الأمريكية الصهيونية في المنطقة.

7. رفض مؤامرة تقسيم العراق، والعمل على وحدة العراق أرضاً وشعراً وهوية . رابعاً: في الوحدة العربية والإسلامية: انطلاقاً من قول الله عز وجل: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ أَمْمَةٌ وَاجْدَهُ وَآتَنَا رِبَّكُمْ فَاغْبُرُونَ) [الأبياء: 92] فان حربنا ينظر إلى وحدة الأمة العربية والإسلامية باعتبارها فريضة شرعية، ويرى الحدود القائمة بين الأقطار العربية والإسلامية جراحها في قلوب المسلمين، ويعدها منكرات وأثار جريمة تأمرية عالمية يجب العمل على إزالتها، وسيسعى حربنا لتحقيق وحدة الأمة بالدرج من خلال ما يلي:

1- السعي لتعزيز الوحدة الثقافية المستندة إلى عقيدة الأمة وحضارتها، من خلال تعزيز الثقافة الإسلامية، واعطاء اللغة العربية ما تستحق من عناية في جميع المراحل التعليمية والبرامج الإعلامية وتبادل المطبوعات والأعمال الأدبية والمواد الإعلامية والتجارب العملية، وعقد المؤتمرات الثقافية والعلمية.

2- السعي لتعزيز الوحدة الاقتصادية القائمة على التكامل الاقتصادي، وابعاد السوق العربية المشتركة، وتوحيد العملة وإلغاء تأشيرات السفر والقيود الجمركية، واعطاء الأولوية عملياً للتبدل التجاري بين الدول العربية والشعوب الإسلامية، وتوظيف موارد الأمة وتراثها لخير أبنائها.

3- العمل على تنفيذ الأجراءات بين الأقطار العربية والإسلامية، ووضع حد للنزاعات الحدودية، واللجوء إلى الحلول الأخوية بعيداً عن الاستجابة للمناورات الدولية المادفة إلى تمزيق الأمة.

4- السعي لوضع حد للاقتتال الداخلي بين بعض الانظمة العربية والحركات الوطنية والإسلامية، الذي لا يستفيد منه إلا أعداء الأمة، والعمل على ضمان حرية العمل الوطني والإسلامي باعتبارها حقاً مشروعاً وضمانة للاستقرار وداعماً لصمود الأمة في مواجهة التحديات والأخطر.

5- السعي لرفع الحصار بأشكاله المختلفة المفروض على بعض الدول العربية والإسلامية، كالسودان ولibia، والعمل على تحرير الأقطار العربية والإسلامية الرازحة تحت الاحتلال، كفلسطين والجولان والأراضي اللبنانية والعراق والشيشان وأفغانستان وكشمير.

6- التصدي للدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة وزرع الاحقاد بينها.

7- العمل على تفعيل المنظمات العربية لتنسأ نفوذ رسالتها في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاقتصاد والزراعة والصناعة وسائر مناحي الحياة.

8- تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بين الأقطار العربية للوقوف في وجه الأطماع الخارجية التي تستهدف منطقتنا .

9- تشجيع أي مسعى للوحدة بين أي قطرين عربين أو إسلاميين أو أكثر وصولاً إلى الوحدة الشاملة على ثوابت الأمة وعقيدتها .

10- العمل على توثيق الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية مع الأقطار الإسلامية المستقلة عما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي.

11- دعم الأقليات الإسلامية والشعوب الإسلامية المضطهدة في مطالبتها العادلة لنيل حقوقها والمحافظة على هويتها ودفع العدوان عنها.

12- العمل على تعليم التجربة النباتية الشورية في الوطن العربي والعالم الإسلامي وتفعيل دور المجلس النباتي الأردني في الاتحاد البرلماني العربي، والعمل على إنشاء اتحاد برلماني إسلامي.

خامساً: في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: يرى حزيناً أن العالم اليوم يمر في مرحلة الهيمنة الأمريكية الصهيونية على العالم بما فيه من نظم سياسية ومنظمات دولية مستغلة تفردها بالسلطة وموظفة ما أسمته بال الإرهاب، لتحقيق أهدافها، وفي هذه الأجواء أحكمت كثير من الدول العربية والإسلامية سيطرتها على شعوبها، وأصبح الاستبداد بالشعوب ومقدراتها هو سمة هذه الحقبة من الزمان. ولمواجهة هذه الحالة فإن الحزب يدعو إلى ما يلي:

1- رفض الهيمنة الأمريكية على بلادنا العربية وعالمنا الإسلامي، والعمل على تحرير المحتل منها كالعراق وأفغانستان، والصومال، والدعوة إلى تحرير إرادتنا من كل هيمنة أجنبية مهما كلفنا ذلك من التضحيات، والدعوة إلى إخراج القوى الأجنبية من بلادنا العربية والإسلامية، وإدانة سياسة القبائل بوجود قوات أجنبية على الأرض العربية، باعتبار ذلك عملاً يتناقض مع سيادة الدولة واستقلالها.

2- التأكيد على معاملة الدول الأجنبية وفق موقفها من قضيانا الوطنية والمصيرية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

3- الدعوة إلى تحرير ثروات العالم العربي والإسلامي، ولاسيما ثروته النفطية، من الهيمنة الاستعمارية الأمريكية.

4- دعم الحركات التحررية في العالم الإسلامي، ونصرة القضايا الإسلامية مادياً ومعنوياً.

5- دعم الحركات التحررية أيّها وجدت في نضالها العادل ضد قوى الاستعمار والاستكبار العالمي، تحقيقاً لكرامة الإنسان وحقه في العيش بحرية وأمان.

6- التمسك بثوابتنا الإسلامية في الحوار مع الدول والمنظمات الدولية، والقوى السياسية في العالم.

7- تأكيد حق الشعوب في مقاومة المحتل بكل الوسائل والسبيل، باعتبار ذلك حقاً شرعياً كفلته الشرائع السماوية والأعراف والمبادئ الإنسانية، والمواثيق الدولية، إذ أن الاحتلال والعدوان على الشعوب هو الإرهاب بعينه.

8- دعوة الشعوب والقوى الخيرة في العالم إلى التحالف لإقامة سلام عالمي عادل يرتكز إلى:

أ- التخلص من كل أنواع الاحتلال، وآثار الاستعمار، ومنع التدخل الاجنبي في شؤون الشعوب، وتخلص العالم من كل أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاستعمارية الكبرى أولاً.

ب- إعادة اللاجئين والمهجرين جمِيعاً إلى أوطانهم وحفظ حقوقهم، ووقف كل أنواع السلب والنهب والسيطرة الدولي المسلح على خيرات الآخرين. ج- الإقرار بمبدأ المساواة الإنسانية، والكرامة البشرية ووسط قانون العدل الالهي على كل أمم الأرض. (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَّأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُورًا وَّقَاتِلَ لِتَعَارِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَبِيرٌ) [الحجرات 13].

الخاتمة

امام صندوق الاقتراع أخي الناخب .. اختي الناخبة: وبعد .. هذا هو برنامجنا، وهذه هي طموحاتنا، وما كانت لتتحقق الا بتوفيق الله أولاً ثم بعزمات الخيرين من امثالكم، وما نحن إلا جزء من المشروع الاسلامي الذي نسعى معكم للوصول إلى أهدافه، فان وضعت يدك بأيدينا كان تحقيق

الهدف أقرب والطريق أقصر، ولا ندعى أننا نصنع المعجزات، ولا نملك عصا سحرية، وإنما نعمل ضمن وسعنا وطاقتنا (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) [البقرة: 286] محاولين التسديد والمقاربة بين ما يجب تحقيقه وما يمكننا تحقيقه، دون تفريط بأحكام الشرع ومصالح الأمة. إن هذا البرنامج ما كان ليتحقق دفعة واحدة، إنما يتحقق بالتدريج وفق سنن الله في الكون والإنسان والحياة، ونحن نعتقد أن الوصول إلى جزء من الأهداف مكسب لا يرد، والتفريط بجزء منها خسارة لا تعوض، وسنظل مستمسكين ويدرك بأهدافنا كاملة، بتطبيق الشريعة ووسط الشورى وتحرير البلاد ونشر الحرثيات. وتوحيد الأمة وتحقيق العدالة. وهذه الأهداف ستستوي بإذن الله عملا صالحا بعملك وجهادك إن شاء الله. صوتك أخي الناخب الذي ستدلي به جزء من تحقيق الأهداف، وقبل ذلك شهادة انت مؤمن عليها، مسؤول بين يدي الله عنها. وهذا الناخب الذي ستنتخبه هو وكيلك في اخطر قضايا الدين والوطن، فان احسنت اختيار صاحب دين وكفاءة وخلق سعدت بوكالته وسعد الناس . (قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِّنْ رَّبِّي وَرَزِّقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًاٌ وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخْالِقَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أَرِيدُ إِلَّا إِلْصَالَحَ مَا أَسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوْكِلْتُ وَإِلَيْهِ أَنِيبُ) [هود: 88]

